مجلة القانون، المجتمع والسلطة
ISSN: 2253-0266
المجلد: 11 العدد:2 السنة: 2022 ص.ص: 193–214
EISSN: 2600-6219

التنوع الثقافي والاستقرار الهش في نيجيريا: من المعضلة السياسية الأمنية إلى الرهان التنموي

Cultural Diversity and Fragile Stability in Nigeria: From the Political-Security Dilemma to the Developmental Bet

لعربي بن أعمارة*
مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية CRASC؛ الجزائر

تاريخ الإستلام: 2022/03/23 **تاريخ القبول:** 2022/08/30 **تاريخ النشر:** 2022/09/12

ملخص:

تشهد دول القارة الأفريقية مختلف أشكال التنوع الثقافي والاثني، حيث أنها في العديد من الحالات لم تتمكن من التعامل بشكل إيجابي مع هذا التنوع والثراء. وتعتبر نيجيريا نموذجا من هذه الدول، حيث شهدت العديد من النزاعات المسلحة الداخلية، مما أدى لغياب الاستقرار .سنحاول في هذا المقال تبيان مساهمة غياب التوافق بين مختلف التشكيلات الهوياتية والمجتمعية في انعدام الاستقرار السياسي، وانعكاس ذلك كله على تحقيق التنمية في دولة نيجيريا كنموذج.

الكلمات المفتاحية: النزاعات الداخلية؛ التنوع الثقافي؛ تحقيق التنمية؛ نيجيريا؛ التهديدات الأمنية.

Abstract:

The countries of the African continent witness various forms of cultural and ethnic diversity, as in many cases they have not been able to deal positively with this diversity and richness. Nigeria is a model of these countries, as it witnessed many internal armed conflicts, which led to the lack of stability. In this article, we will try to show the contribution of the lack of compatibility between various identities and societal formations to political instability, and the reflection of all of this on achieving development in Nigeria as a model.

Keywords: Internal Conflicts; Cultural Diversity; Achieving Development; Nigeria; Security Threats.

* المؤلف المراسل.

مجلة القانون، المجتمع والسلطة ISSN: 2253-0266
المجلد: 11 العدد:2 السنة: 2022 ص.ص: 193–214 EISSN: 2600-6219

مقدمة:

بعد الثورات والحروب التحريرية التي خاضتها العديد من الدول الأفريقية من أجل الانعتاق من الهيمنة الاستعمارية منذ منتصف القرن العشرين، فإن نهاية الحرب الباردة قد أدت إلى تغير طبيعة النزاعات في القارة السمراء، من كونها ضد الاستعمار الأجنبي، إلى نزاعات داخلية. هذه النزاعات بين جماعات تتميز عن بعضها في الاثنية، الهويات، الدين، والتي كانت أسبابها هي السعي للسيطرة على سلطة الدولة بسبب التوزيع غير العادل للموارد، وقضايا المواطنة وانهيار الدولة، والتدهور الاقتصادي والاشتباكات العرقية والدينية، وهذا ما أدى في كثير من الأحيان إلى عرقلة الجهود الرامية إلى التحول الاقتصادي والديمقراطية والتلاحم الوطني والاستقرار.

وتعد نيجيريا باعتبارها واحدة من أكثر بلدان العالم تنوعا اثنيا من ضمن الدول التي شهدت ظاهرة اندلاع العديد من النزاعات المسلحة الداخلية بدوافع مختلفة، منها: اثنية ودينية واقتصادية، وهذا ما أدى إلى غياب الاستقرار بسبب التهديدات التي تعاني منها نيجيريا داخليا، إقليميا، ودوليا.

تتميز نيجيريا بأهمية جيوسياسية وتعد الأكثر كثافة سكانية في القارة الإفريقية ولكن في الوقت نفسه تواجه عدة مشكلات اجتماعية، سياسية، اقتصادية، إثنية ودينية، مما أدى إلى عدم الاستقرار والذي أثر بدوره على عملية التنمية وعليه تثير هذه الورقة البحثية تساؤلا محوريا مفاده كيف ساهمت التعددية الاثنية والهوياتية في تكريس غياب الاستقرار المستدام وتحقيق التنمية الاقتصادية والمجتمعية في نيجيريا؟

وسنعتمد على فرضيتين أساسيتين في هذه الدراسة:

- عدم التعامل الإيجابي مع التعددية في المجتمع قد يدي إلى جعلها في قلب كل محاولات التغيير السياسي والاجتماعي في الدولة.
- غياب مشروع مجتمعي واستراتيجية تنموية في الدولة، من شأنها تعميق الهوة في المجتمع والعجز عن مواجهة التهديدات الأمنية للدولة.

للإجابة عن الإشكالية نعتمد على خطة بحثية تتضمن مجمل النقاط الرئيسية التالية:

1- الموقع الجغرافي لدولة نيجيريا وأهميتها الجيواقتصادية؛
2- التهديدات الأمنية لنيجيريا: الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية؛
3- المعضلة الديمغرافية في نيجيريا؛
4- المعيقات السياسية والأمنية للتنمية في نيجريا؛
5- التعددية الإثنية والاستقرار الهش: الرهان على التنمية كسبيل لتحقيق الاستقرار وتجاوز الصراع.

المحور الأول: الموقع الجغرافي لدولة نيجيريا وأهميتها الجيواقتصادية.

تقع دولة نيجيريا في منطقة غرب أفريقيا، تشرف على خليج غينيا من الجنوب، لها حدود جغرافية مع الكاميرون شرقا والتشاد، النيجر شمالا، البينين غربا. تعتبر نيجيريا دولة محورية في التجمع الاقتصادي "الإيكواس" أو المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتتميز هذه الدولة بثرائها الاثني، اللغوي والديني، ويسمح إشرافها على المحيط الأطلسي جنوبا وعلى منطقة خليج غينيا، بالإطلال على أهم الممرات البحرية العالمية، وهو ما يسهل لها التفاعل الإيجابي والمساهمة في حركة النقل البحري والتجارة العالمية.

مجلة القانون، المجتمع والسلطة
ISSN: 2253-0266
المجلد: 11 العدد:2 السنة: 2022 ص.ص: 193–214
EISSN: 2600-6219

الشكل رقم 01: خريطة توضح الموقع الجغرافي لدولة نيجيريا

المصدر: الموقع الإلكتروني https://www.google.fr/search?q، تم تصفح الموقع بتاريخ: 16 مارس 2021

تستورد الولايات المتحدة الأمريكية حاليا ما يقدر بـ 15 بالمائة من حاجياتها النفطية من خليج غينيا، فنيجيريا تحتل المرتبة الخامسة من حيث الدول التي تزود الولايات المتحدة بمادة النفط الخام، بل هناك تقديرات تتحدث عن تزايد اعتماد الولايات المتحدة في وارداتها النفطية على المنطقة، لتصل إلى تغطية حاجياتها بنسبة 25 بالمائة[1]. وتشكل نيجيريا

[1] Kevin H. Delano, *The Gulf of Guinea and its Strategic Center Point: How Nigeria Will Bridge American and African Cooperation* (USA: Maxwell Air Force Base, Alabama), April 2009, p.3.

الدولة المحورية في خليج غينيا فيما يتعلق بإنتاج النفط، لكن هناك أهمية متزايدة لدول أخرى في المنطقة، وهي كل من أنغولا وغينيا الاستوائية[1].

ومن ايجابيات الاستثمار في قطاع المحروقات بخليج غينيا، وفي نيجيريا بشكل أساسي، نوعية النفط، التي توصف بالممتازة، فنسبة الكبريت الموجودة في نفط المنطقة دليل آخر على نوعية النفط، والاحتياطات الموجودة في المنطقة تحتوي كميات قليلة، مقارنة بالمعايير الدولية، وهذه النوعية الجيدة يكثر عليها الطلب دوليا، مما يزيد من حيوية المصالح الأجنبية بالمنطقة، وكذا تنامي أهميتها على الصعيد العالمي[2].

تزايد الاكتشافات النفطية في المنطقة قد دفع الدول الكبرى لإعادة حساباتها، والاهتمام بالاستثمار في المنطقة، وخاصة مع جملة النقاط الإيجابية سواء ما تعلق بجودة النفط، أو سهولة النقل عبر ممرات بحرية مفتوحة وقريبة من الدول المستهلكة، أو وقوع معظم آبار النفط في عرض البحر أو المياه الإقليمية، بالتالي أنها في مأمن من الاضطرابات السياسية والنزاعات، وغير ذلك.

بعد قطاع المحروقات، هناك قطاع أخر يأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، وهي الموارد البحرية الوفيرة. الكثير من السكان الساحليين في المنطقة يعتمدون على الصيد البحري كنشاط أساسي، هذا إلى جانب الأنشطة الزراعية، بحكم أن المنطقة استوائية، فيها أراضي خصبة، ونسب تساقط معتبرة، على غرار دلتا النيجر مثلا. فهذان هما النشاطان الأساسيان لسكان هذه المناطق، كما تشهد المنطقة استقطابا كبيرا للاستثمارات الأجنبية في الصيد البحري، نظرا لإمكانياتها الكبيرة في هذا المجال. هذه الثروات البحرية، رغم وجود إمكانيات

[1] International Crisis Group, "The Gulf of Guinea: The New Danger Zone", *Africa Report*, N°195, 12 December 2012, p.3.
[2] Kevin H. Delano, Op.cit., p.5.

زراعية للكثير من دول منطقة خليج غينيا، إلا أن تصدير المنتجات البحرية هذه تأتي في المرتبة الثانية في صادرات معظم دول المنطقة بعد المحروقات، وهو حال نيجيريا مثلا[1].

نيجيريا التي تمثل ثاني سوق في القارة السمراء بعد دولة جنوب أفريقيا، كما أنها تحتل الصدارة من حيث إنتاج الذهب الأسود، وخامس منتج في منظمة الدول المصدرة للنفط، حيث لديها اقتصاد يعتمد بشكل يكاد يكون كلي على العائدات النفطية[2]. وحوالي 95% من عائدات العملة الصعبة لدولة نيجيريا مصدرها نفط دلتا النيجر، كذلك 80% من ميزانية الحكومة النيجيرية. كما أن أكثر من 60% من سكان دلتا النيجر، الذين يبلغ تعدادهم 31 مليون نسمة، هم تحت خط الفقر[3]. وهذا ما يضع نيجيريا في جدلية، حيث أنها ذات ثقل اقتصادي، وتمثل خزان استراتيجي للموارد الطبيعية، لكنها لا تزال تصنف ضمن الدول النامية.

المحور الثاني: التهديدات الأمنية لنيجيريا: الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية

تشهد نيجيريا تهديدات أمنية على شتى الأصعدة ومختلف الجبهات، ومن بين أبرز تلك التهديدات يمكن التركيز حول عنصرين بارزين هما: الجماعات الإرهابية وعصابات القرصنة البحرية، والملاحظ هو وجود علاقات بين هتين الجريمتين، وصعوبة التفريق بينهما، خصوصا في منطقة دلتا النيجر في الجنوب الشرقي لهذه الدولة.

[1] International Crisis Group, Op. cit., p.3.
[2] Bruno Carton, Pascale Lamontagne (en collaboration avec), *Le pétrole en Afrique, la violence faite aux peuples* (Bruxelles : Anne Peeters, 2000), p.136.
[3] Michel Luntumbue, « Piraterie et insécurité dans le golfe de Guinée : défis et enjeux d'une gouvernance maritime régionale », *Rapport du GRIP*, 30 septembre 2011.p.6.

أولا: الجماعات الإرهابية:

تحيط بنيجيريا جملة من التهديدات الإرهابية المرتبطة بالأشكال الأخرى للجريمة المنظمة عبر الوطنية، على غرار الاتجار غير الشرعي بالأسلحة والمخدرات، أو حتى بالأعضاء البشرية، وهو ما يساهم بشكل أو بآخر في تمويل الإرهاب.

وتخضع نيجيريا للتهديد الإرهابي، وبشكل أساسي إلى جماعة بوكو حرام المتمركزة في الشمال الشرقي، وفي الحدود مع الكاميرون. ساهم هذا التنظيم الإرهابي في أنشطة إجرامية وتخريبية استهدفت مصالح نيجيريا، ومختلف الفئات، من القوات المسلحة النيجيرية، والسكان المدنيين، المسلمون منهم والمسيحيين، وقد تنامت خطورتها حينما أعلنت ولاءها للإرهاب العالمي الممثل في تنظيم القاعدة، وعلاقاتها مع شبكات إرهابية في الساحل الأفريقي، بل مع عصابات الجريمة المنظمة، من مهربي الأسلحة وتجار المخدرات.

يدخل في جملة العناصر المساهمة في إشعال النزاعات بمنطقة دلتا النيجر (جنوب نيجيريا) كل من: انتشار السلاح، التعدد الاثني، الضعف السياسي–المؤسساتي والاجتماعي–الاقتصادي، ما سمح بإضعاف الاقتصاد الوطني واختلال التوازنات المجتمعية[1]، وهو ما أدخل البلاد في حركية من غياب الاستقرار الناتج عن عدم تمكن القوات المسلحة النيجيرية من التواجد الفعلي فوق كل المنطقة، وفرض سيادتها عليها.

ثانيا: القرصنة البحرية

حسب اللجنة الإقليمية لخليج غينيا الخاصة بالصيد البحري، (*GGRFC*) فإن المنطقة لديها إمكانيات سنوية لإنتاج مليون طن من الأسماك، لكن يبقى قطاع الصيد

[1] Bruno Hellendorff, « Ressources Naturelles, Conflits et Construction de la Paix en Afrique de l'Ouest », *Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP)*, Bruxelles (Belgique) : juillet 2012, p.20.

البحري في خليج غينيا خاضعا لجملة من العوائق، أهمها غياب الأمن البحري في العديد من المناطق جراء عمليات القرصنة والسطو المسلح البحريين. فقد أضحت هجمات القراصنة تستهدف سفن شحن البضائع وناقلات النفط، ولكن أيضا سفن الصيد البحري، مما أثر على حجم الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي بالنسبة لاقتصاديات دول الخليج الغيني، بما فيها نيجيريا[1].

يعتبر الأمن البحري من بين أهم أنواع الأمن، حيث أنه أضحى مرتبطا بالأمن الوطني للدول، إضافة إلى كونه من بين المجالات الحيوية للأمن الدولي، فالاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية عالمية، على سبيل المثال يعتمد في تجارته البينية أو الخارجية، على وسائل النقل البحرية بنسبة تقدر بـ 90%[2].

وقد أصبحت المياه الإقليمية النيجيرية، منذ العام 2008 أكثر خطورة للسفن الأجنبية، ففي المجموع، تم أخذ 889 من موظفي السفن (*MEMBRES D'EQUIPAGE*) كرهائن، وتم الهجوم المسلح على 46 سفينة أجنبية، تم قتل 11 بحار، جرح 32 بحار، كما تم فقدان 21 بحار واعتبارهم موتى. 40 حادث سجلت في 2008، منها 27 هجوم السفن، تم اختطاف 39 شخص[3]. وكل هذا يساهم في تعميق الصعوبات التي تعاني منها نيجيريا، بل وتوسيع فضاءات غياب الأمن والاستقرار إلى دول الجوار الجغرافي، خصوصا الجار الشرقي المتمثل في الكاميرون، وهذا في زمن عولمة التهديدات والمخاطر التي أصبحت فيها الحدود الوطنية أكثر ميوعا.

[1] International Crisis Group, Op. cit., p.3.
[2] Stefan Mair, "Piracy and Maritime Security, Regional Characteristics and political, military, legal and economic implications", *Research Paper* (Berlin: German Institute for International and Security Affairs), March 2011, p.5.
[3] NGODI Etanislas, "Etat des lieux de la piraterie maritime au Congo Brazzaville : pistes de réflexion", in : Ntuda Ebode Joseph Vincent (sous la direction de), *Terrorisme et Piraterie, De nouveaux enjeux sécuritaires en Afrique centrale* (Yaoundé : Presse Universitaire d'Afrique, 2010), p.30.

مجلة القانون، المجتمع والسلطة
ISSN: 2253-0266
المجلد: 11 العدد:2 السنة: 2022 ص.ص: 193–214
EISSN: 2600-6219

المحور الثالث: المعضلة الديمغرافية في نيجيريا

I. **النمو السكاني في نيجيريا:** يبلغ عدد سكان نيجيريا حاليا 190،764،506 حسب أحدث تقديرات الأمم المتحدة ويمثل 2.55 % من مجموع سكان العالم، بكثافة سكانية تقدر بـ 211 لكل كيلومتر 2 (545 شخص لكل ميل 2)، وتبلغ مساحة الأرض الإجمالية 910،802 كيلومتر مربع (351،662 ميل مربع) 49.9 % من السكان هم في المناطق الحضرية والعمر الوسيط في نيجيريا هو 18 عاما[1].

الشكل رقم 02: أعمدة بيانية تبين تطور النمو السكاني في نيجيريا من 1963 إلى غاية 2013.

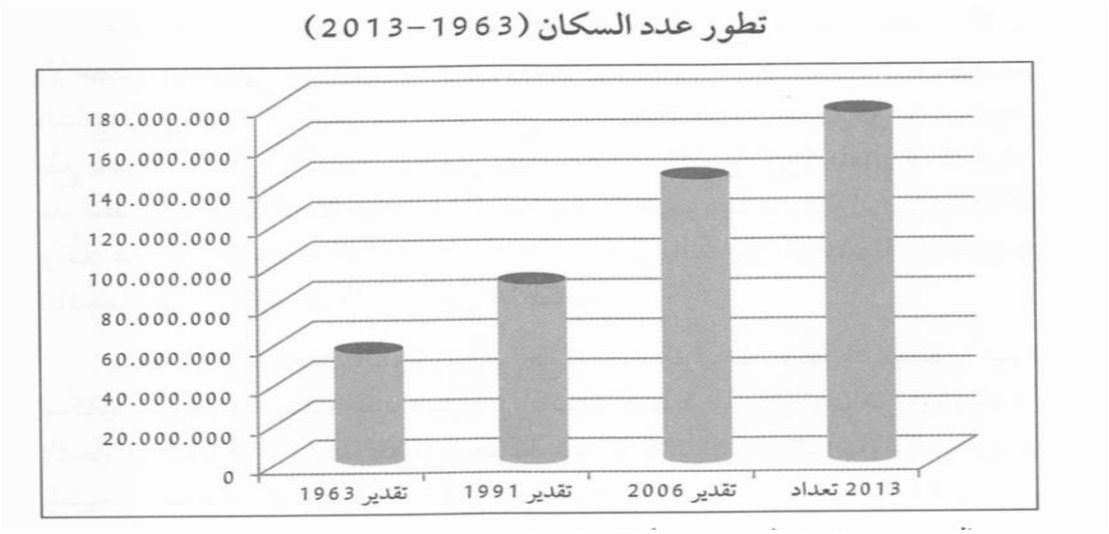

المصدر: هاشم فياض، نيجيريا دراسة في المكونات الاجتماعية والاقتصادية، (قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ط1، 2016)، ص.125.

[1] تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/10.
http://www.worldometers.info/world-population/nigeria-population/

يظهر من خلال الشكل رقم 02، تطور النمو السكاني حيث شهدت نيجيريا نموا سريعا للسكان، حيث ارتفع النمو السكاني من 20 مليون نسمة عام 1963 إلى 180 مليون نسمة عام 2013. ومن المتوقع أن يزداد النمو السكاني السريع في نيجيريا، حيث من المتوقع أن يصل عدد السكان إلى 389 مليون بحلول عام 2050 بعدما كان عدد السكان 158 مليون سنة 2010.

II. القوة الديمغرافية النيجيرية كمصدر قوة للاقتصاد الوطني:

تعتبر التنمية كمحدد أساسي في تحليل النزاعات الإثنية فتوفر درجات معتبرة من التنمية يستلزم و جود مستويات معينة من الاستقرار فالعلاقة بين التكامل و التنمية تعبر عن وظيفة تكاملية، فتحقق الأمن ينتج عنه التطور التنموي، و يعتبر **روبرت مكنامرا** أن الأمن ليس هو المعدات العسكرية و إن كان يتضمنها، و ليس هو النشاط العسكري وإن كان يشمله، إلا أن الأمن يعني التنمية و بدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن، فإذا لم توجد هناك تنمية داخلية فإن النظام والاستقرار يصبحان أمرا صعبا كما تناولت **كارولين توماس** البعد التنموي في تحقيق الأمن من خلال تركيزها على الأبعاد الاقتصادية للأمن الوطني حيث أن توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية يعد حاليا جانبا مهما من جوانب الأمن الوطني[1].

تؤثر الإمكانيات البشرية والطبيعية للدولة على إدارة وتوقعات مصالحها وقيمها الأساسية في البيئة الدولية وفي هذا السياق، يمكن أن تؤثر مجموعة واسعة من العوامل الاقتصادية بما في ذلك التجارة والاستثمار والسكان العاملون والعملة وما إلى ذلك على سلوك الدول في النظام الدولي .إن الأدلة على الروابط بين الاقتصاد الوطني لدولة ما ودورها

[1] صابر حموتة، "النزاعات الإثنية وعملية التنمية في إفريقيا نيجيريا نموذجا"، (مذكرة ماجستير)، جامعة باتنة، 2015/2014، ص.45.

في السياسة العالمية تكثر في التاريخ السياسي لنيجيريا بعد الاستقلال، وقد زاد نفوذ نيجيريا في افريقيا زيادة كبيرة في فترة السبعينيات والثمانينيات، ويرجع ذلك جزئيا إلى قوتها الاقتصادية[1].

من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا من 525 دولارا مليار في عام 2014 إلى ما يزيد قليلا على 4.2 تريليون $ بحلول عام 2040. بحلول عام 2040 وتشير توقعات حالة صندوق الاستثمار الدولي هو أن نيجيريا سوف تشكل أكثر من 2٪ من الاقتصاد العالمي، بعد أن كان 0.7 % عام 2014. وإلى حد كبير، فإن الزيادة في دور افريقيا على الصعيد العالمي سيكون مدفوعا بالوزن المستقبلي لنيجيريا – البلد الذي بحلول عام 2040 سيكون لها رابع أكبر عدد من السكان في العالم بعد الهند، الصين والولايات المتحدة[2].

وتشير التطورات الأخيرة في نيجيريا إلى أن البلد آخذ في الارتفاع مرة أخرى، وبالتالي يشكل جزءا هاما من الخطاب "الصعودي الأفريقي". وتظهر الإحصائيات الأخيرة نيجيريا على رأس جدول الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا واقتصادها باعتبارها الأكبر في القارة، تليها جنوب إفريقيا وهي أكبر منتج للنفط في أفريقيا، حيث يشكل النفط 75 % من إيرادات الدولة، ولكن النمو الاقتصادي السريع (أكثر من 7 في المائة سنويا منذ عام 2009) يوجد في معظمه في القطاع غير النفطي (صندوق النقد الدولي 2013: 8؛ ليتواك 2013: 2)، وتشمل شركائها التجاريين الرئيسيين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والهند والبرازيل والصين[3].

[1] Jakkie Cilliers, Julia Schünemann & Jonathan D. Moyer, "Power and influence in Africa: Algeria, Egypt, Ethiopia, Nigeria and South Africa", *Institute for Security Studies: African futures paper*, March 14, 2015, p.7.
[2] Idem.
[3] Victor A. O. Adetula, Nigeria's Rebased Economy and Its Role in Regional and Global Politics, Oct 13 2014, 9336 views,

وهناك علاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، إذ يعتبر العمل هو العنصر الأساسي والديناميكي في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأنشطة والتنمية، مما يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل وفي معايير المعيشة والرفاه، مما يؤدي بالتالي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية[1].

أشارت الدراسات الحديثة للنمو الاقتصادي الحديث إلى تأثير النمو السكاني على الاقتصاد من خلال ارتفاع معدلات الزيادة في إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد منه، كما تؤدي الزيادة الهائلة في عدد السكان إلى زيادة كبيرة في القوى العاملة ونمو رأس المال المادي وقد ثبت مؤخرا أن رأس المال المادي يعتمد إلى حد كبير على تكوين رأس المال البشري، وهو عملية زيادة المعرفة، والمهارات، وقدرات جميع الناس في الدولة. ويمكن أن يكون النمو السكاني المرتفع مصدرا لتكوين رأس المال في البلدان المتخلفة فالتنمية الاقتصادية تحدث عندما يتراكم رأس المال مع سحب فائض العمالة من القطاع الريفي إلى القطاع الصناعي[2].

III. القوة الديموغرافية النيجيرية كعبء على الاقتصاد الوطني:

نيجيريا كبلد هو تكتل أو تجميع لعدة جنسيات تجعل البلد مجتمعا تعدديا ومتعدد الأوجه تنوع واللغات والعادات والتقاليد يعطي البلاد تنوعا ثقافيا غنيا .ويقال إن نيجيريا هي خلق بريطاني من خلال توحيد مختلف الجنسيات في بلد واحد يعرف اليوم باسم جمهورية نيجيريا الاتحادية .هذا هو اندماج عام 1914 من قبل اللورد فريدريك لوغارد حيث دمج

http://www.e-ir.info/2014/10/13/nigerias-rebased-economy-and-its-role-in-regional-and-global-politics/ .

[1] Eli H. Tartiyus, Mohammed Inuwa Dauda, Amade Peter, "Impact of Population Growth on Economic Growth in Nigeria (1980-2010)", *IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS)*, Volume 20, Issue 4, Ver. V (Apr. 2015), p.116.

[2] Ibid, p.117.

ISSN: 2253-0266
EISSN: 2600-6219

بين محمية شمال نيجيريا، ومستعمرة لاجوس ومحمية جنوب نيجيريا في دولة واحدة. وقد تم ذلك لخدمة مصلحة بريطانيا دون موافقة مختلف الجنسيات العرقية وكان هذا العمل بداية للنضال العرقي من أجل السلطة في نيجيريا[1].

تتميز التركيبة السكانية للمجتمع النيجيري بالتعدد العرقي والاثني والقبلي واللغوي، حيث تشكل القبيلة الوحدة الأساسية في تركيبته، ويوجد ما يضاهي 250 مجموعة قبلية، (قبيلة الهوسا/فولا: تبلغ نسبتها 31% من الشعب، قبيلة اليوربا: تبلغ نسبتها 21%، ويتحدثون لغة اليوربا، قبيلة الإيبو: تبلغ نسبتها 18%، من مجموع سكان نيجيريا، ويتحدثون لغة الإيبو، إضافة إلى جماعات عرقية أخرى، مثل: الكانوري، والنوفي، والتيف... وغيرهم). ولقد تميزت العلاقات بين هذه القبائل بالصراعات الدموية التي تسببت في سقوط الآلاف من الضحايا مثلما وقع في الحرب الأهلية بمنطقة (يافرا) في نهاية الستينيات من القرن الماضي، والمذابح المتبادلة بين المسلمين والمسيحيين في أكثر من مرة، في مختلف مناطق البلد، وأخذت غالبية تلك الصراعات طابع القبلية أو التعصب الديني، بسبب التعدد الديني الذي يزخر به البلد من الإسلام والمسيحية، إضافة إلى الديانات التقليدية، كلّ ذلك شكّل مصدراً للصراعات والتوترات في نيجيريا[2].

بالإضافة إلى ما تم التطرق إليه أعلاه، فإن العواقب السلبية للنمو السكاني السريع تنعكس بشكل أساسي على الفئات الهشة، أول من يعاني من التخفيضات في برامج الصحة والتعليم الحكومية. والزيادة السكانية تتسبب كذلك في التدهور البيئي وارتفاع مستويات

[1] Joseph C. Ebegbulem, "Ethnic Politics and Conflicts in Nigeria: Theoretical Perspective", *Khazar Journal of Humanities and Social Sciences*, Nigeria: University of Calabar, p.79.

[2] آمد ممد جالو، "دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا (حالة نيجيريا)"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/13
http://www.qiraatafrican.com/home/

الهجرة الداخلية والخارجية، وفي هذا السياق نجد العديد من الباحثين يعتبرون الهجرة من بين السلبيات الرئيسية للنمو السكاني في الدول النامية[1].

وتعاني العديد من الدول المتنوعة عرقيا على غرار دولة نيجيريا من زيادة وتيرة النزاعات الأهلية، ويظهر ذلك أساسا في وجود أضرار اقتصادية جد معتبرة ناتجة عن الصراعات العنيفة بين الأعراق المختلفة في الدولة الواحدة[2].

المحور الرابع: المعيقات السياسية والأمنية للتنمية في نيجيريا

تشهد دولة نيجيريا تأخرا ملحوظا في مستويات التنمية الاقتصادية، ومن بين أبرز المعيقات، نجد تلك التي تأخذ الطبيعة السياسية والأمنية.

I. النزاع وغياب الاستقرار في نيجيريا:

أدى عدم تكيف نيجيريا مع التعددية إلى غياب الاستقرار السياسي مما انعكس بشكل سلبي على التنمية، فلقد عرفت نيجيريا العديد من الأزمات السياسية أهمها:

1/الحرب الأهلية النيجيرية (حرب بيافرا) عام 1967:

تعتبر الحرب الأهلية النيجيرية سنة 1967م والتي استمرت لثلاث سنوات من الأزمات العصيبة التي عرفتها الدولة، وترجع أسباب هذه الحرب إلى عدة عوامل عدة منها: التعدد العرقي، والاختلاف العقائدي بين القبائل المسلمة من الهوسا/فولا وبعض من اليوربا والإيبو ذات الغالبية المسيحية، حيث أدى هذا التمايز إلى تهديد استقرار الدولة النيجيرية.

[1] Eli H. Tartiyus ,Op cit., p. 117.
[2] Tokunbo Simbowale Osinubi & Oladipupo Sunday Osinubi, "Ethnic Conflicts in Contemporary Africa: The Nigerian Experience", *J. Soc. Sci.*, December 12, 2006, p. 101.

2/ أزمة دلتا النيجر (نيجيريا):

دلتا النيجر هي أكبر منطقة نفطية في نيجيريا، إذ تنتشر داخل هذه المنطقة التي تقع في جنوب شرق نيجيريا حقول نفطية يقدّر إنتاجها بنحو 90% من الإنتاج العامّ للبلد، ما جعل هذه الولاية من بين ثلاث ولايات في نيجيريا هي الأكبر من حيث مخزون النفط ،ولهذا عرفت منطقة الدلتا صراعات عنيفة بين الحكومة والسكان المحليين، وبين السكان المحليين والشركات الأجنبية التي تعمل في استخراج البترول في المنطقة، بسبب الفقر والحرمان والهشاشة التي تعانيه المنطقة برغم مواردها النفطية و الطبيعية ، مما عجل بظهور جماعات وحركات مسلحة داخل المنطقة، تبنّت دعوى عدم استفادة سكان المنطقة من عائدات النفط، والتصدي لتلك الممارسات، غير أنّ الحكومة النيجيرية قامت بقمع هذه الجماعات ما أدى إلى تطوّر سقف مطالبها حيث صارت تطالب بالانفصال، ومن أبرز تلك الجماعات: (حركة تحرير منطقة دلتا) (المسلحة) التي برزت في سنة 2004م.

وقام الجيش النيجيري في سنة 2009م بمقاتلة مختلف هذه الجماعات، لأنها بدأت تشكّل خطراً على الدولة من خلال سيطرتها على أنابيب البترول ما أثر سلباً في إنتاجه، وبالموازاة مع تدخّل الحكومة عسكريّاً في المنطقة قام الرئيس النيجيري آنذاك (عمر يرودوي) بمطالبة المتمردين بتسليم السلاح مقابل العفو عنهم وهو ما أدى إنهاء تلك الأزمة وإلقاء الجماعات لسلاحها.

3/ صراع جماعة بوكو حرام مع السلطة:

تعتبر جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد المعروفة باسم: (بوكو حرام) من بين أبرز الجماعات الإسلامية التي دخلت في صراع ضد حكومة نيجيريا، وتهدف إلى تغيير النظام العلماني في الدولة، وتطبيق الشريعة الإسلامية بالسلاح في جميع المناطق، بما فيها تلك التي تتوفر على أغلبية مسيحية. وتنتهج الجماعة أسلوب محاربة مؤسسات الدولة حيث تصفها

بالكافرة، وترى أنها بُنيت على القوانين والمؤسسات الغربية، وترتكز هجمات الجماعة في غالب الأحيان في الولايات الشمالية من نيجيريا كولايات: (بورنو، وسكت، وكانو، وبوشي وعلى الرغم من الآراء المتضاربة حول (جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد)؛ يبقى من الواضح أن تلك الجماعة لها تأثير بشكل قوي في نيجيريا، وفي المنطقة كلها.

وتعتبر مشكلة الصراعات المسلحة السريعة الانتشار والتهديدات الأخرى للأمن الداخلي من بين العقبات التي تواجهها نيجيريا والتي ترتبط مباشرة ببيئتها المحلية تقف في طريقها نحو تحقيق دورها في المنطقة والسياسة العالمية .إن أنشطة وعمليات الجماعات الإرهابية في نيجيريا والبلدان المجاورة، إلى جانب مشكلة انعدام الأمن البحري في خليج غينيا، تشكل تهديدا للأمن في المنطقة .

ولا يزال فشل الدولة (الدول التي أصبحت غير فعالة أو مختلة أو غير موجودة وغير قادرة على القيام بوظائفها) بمثابة محرك للعديد من الصراعات العنيفة في أفريقيا. على الرغم من أنه ليس من السهل تصنيف نيجيريا كدولة فاشلة أو فشلها على ما يبدو في ممارسة احتكار استخدام العنف داخل حدودها أو منع استخدامها من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل المتمردين والجماعات والشبكات الإجرامية بطريقة أو بأخرى تتحدى مطالبتها كقوة إقليمية[1].

II. الانعكاسات السلبية للنزاع في نيجيريا على التنمية:

تعاني نيجيريا من المعضلة الأمنية المجتمعية، والمقصود بها هو وجود تهديدات اتجاه قيم مكتسبة مقترنة بالمخاوف والشك ضد الآخر، والشعور باللاأمن يخلق مزيدا من الشعور بالخوف حتى وإن كانت نوايا الطرف الآخر حسنة يبقى الآخر في تخوف دائم يؤدي إلى

[1] Tokunbo Simbowale Osinubi,Op cit., p. 101.

المأساة[1]. وإذا تصاعدت حدة المعضلة الأمنية المجتمعية، فإن نتائجها قد تكون خطيرة وتمتد من التنافس لاستنفاذ موارد نادرة (كالموارد الطبيعية أو المخصصات الحكومية)، إلى السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر التصفية الإثنية، ولأن المدنيين والنساء والأطفال والشباب هم الذين يحملون بذور بقاء الآخر واستمراره، فإنهم يشكلون الهدف المفضل لأطراف المعضلات الأمنية المجتمعية، ويُكرس ذلك أكثر بانهيار احتكار الدول لاستعمال وسائل العنف أو الإقرار بالعلاقات الاجتماعية التي تدفع إلى إثارة النعرات الإثنية في المجتمع، ويصعب في وضعية كهذه الاحتفاظ بالنظرة التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة، فهو هنا كيان قائم بذاته وموضوع متميز للأمن[2].

توجد علاقة بين الصراع والتضخم والفقر والنمو الاقتصادي والبطالة، وهناك أدلة تدعم وجود علاقة مباشرة بين الصراعات والنمو الاقتصادي في نيجيريا، حيث أن حوادث الصراعات العنيفة ترجع جزئيا إلى السيطرة على الثروة الوطنية ووجد أن عدم استقرار الاقتصاد الكلي والفقر والبطالة من المتغيرات الهامة التي تؤثر على طبيعة وديناميات الصراعات في البلد[3].

الصراعات في البلد، وتحديدا في المنطقة الشمالية الوسطى، مدفوعة إلى حد كبير بالتعددية الإثنية، والمنافسة الحادة على السلطة السياسية، بالإضافة إلى صراعات ملكية الأراضي، وكلها مدعومة بقضايا نظامية والحصول على الموارد والفرص الاقتصادية .وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع مستويات الفقر والبطالة والقيود العامة على الفرص الاقتصادية البديلة

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص.13.

[2] عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 5 (الجزائر: جوان 2011)، ص. 107.

[3] Martins Iyoboyi, "Economic Growth and Conflicts: Evidence from Nigeria", *Journal of Sustainable Development Studies*, Volume 5, Number 2, 2014, p.116.

والحكم السيئ أمران محوريان لهذه الظاهرة .وهكذا، فإن الفقر الجماعي والبطالة يتم تحديدهما باعتبارهما قوى أساسية تؤدي إلى نشوب نزاعات في نيجيريا، وهذا هو الحال بوجه خاص في الصراعات الإثنية. كما أن والإحباط، والانقسام، والاغتراب وانعدام الأمن، كلها تشجع على تفضيل نوع من التضامن الاجتماعي في القوميات الإثنية، مع الاعتقاد بأن الجماعات الأخرى مسؤولة عن البؤس[1].

المحور الخامس: التعددية الإثنية والاستقرار الهش: الرهان على التنمية كسبيل لتحقيق الاستقرار وتجاوز الصراع.

تمثل إثنية "الأوغوني" (*Ogoni*) حوالي 500000 نسمة (نصف مليون)، وهي متواجدة في مساحة تقدر بـ 500كلم^2، في دلتا النيجر جنوب دولة نيجيريا، وهي من بين الأقاليم الريفية التي لا تزال تعيش بعيدا عن أبسط الخدمات التي توصلت إليها الإنسانية، تمثل الزراعة والصيد مصدري العيش الوحيدين لسكان المنطقة، وهذين المصدرين الذين توفرهما البيئة الاستوائية هناك، هما في خطر بسبب الأنشطة النفطية المنتجة للتلوث، وتقليص الغطاء النباتي، وغير ذلك. فهذه الإثنية، هي إحدى الإثنيات الـ 250 المشكلة لسكان دولة نيجيريا. إضافة إلى الانعكاسات الخطيرة المباشرة للتلوث على صحة ساكنة الأقاليم الغنية بالنفط، فإنه توجد تأثيرات سلبية كذلك على طريقة عيش هؤلاء ونمط حياتهم، حيث لم تعد الزراعة منتجة بسخاء كما كانت، حيث أصبحت أقل إنتاجية بفعل التلوث، ومن جانب آخر فإن الثروة السمكية في السواحل والبحيرات قد تقلصت بشكل ملحوظ، بل وأصبح استهلاكها أحيانا يشكل خطرا على الصحة، والأمر لا يختلف عن الثروة النباتية التي تضررت أيضا فبفعل التلوث، حيث لم تعد بعض النباتات تعيش في تلك المناطق[2].

[1] Martins Iyoboyi, Op. Cit., p.p.124-125.
[2] Bruno Carton, Pascale Lamontagne, Op.cit., p-p.148-149.

في الكثير من المناطق المنتجة للنفط في خليج غينيا، ولغياب العدالة التوزيعية، نجد تشكّل حركات مسلحة تحمل مطالب السكان الأصليين لتلك المناطق، وهي مطالب هوياتية من جهة، ومتعلقة بالمجال الاقتصادي–الاجتماعي من جهة ثانية، مطالبة الحكومات بإعادة توزيع عائدات النفط. والإشكال المطروح يتمحور حول سبب رفض الحكومات لإعادة توزيع الثروة بإنصاف في المناطق المنتجة للنفط. ومع الضعف الدولتي المزدوج، فيما يخص عدم القدرة على تحقيق العدالة التوزيعية من جهة، وعدم القدرة على احتكار أدوات العنف المسلح من جهة ثانية، فإن ذلك يشكل مصدر للأمن، ويجبر الحركات الاجتماعية والهوياتية على التوجه نحو حلول تتميز بالتطرف[1].

تعود بداية ما يمكن تسميته بالقومية الاقتصادية–الهوياتية (*Nationalisme économico-identitaire*) في خليج غينيا إلى سنة 1967. أين قام السكان المنتمون لإثنية الإيبو (*Ibos*) في دلتا النيجر، والمنضوون تحت ألوان البيافرا (*Biafra*) الذين قاموا بالانفصال عن نيجيريا. يعود سبب محاولة الانفصال هذه إلى استغلال الحكومة المركزية لنيجيريا لعائدات النفط المستخرجة من دلتا النيجر في تمويل مشاريع اقتصادية وبنى تحتية في الأقاليم الأخرى. لكن في 1970، تم وضع نهاية لهذا الاستقلال مع إخفاق الانفصاليين أمام القوات الحكومية. حيث وضعت الحكومة المركزية كل إمكانياتها لمنع عودة نشاط "قومية مطلبية هوياتية مسلحة" (*un nationalisme revendicatif identitaire armé*). لكن ذلك لم يتحقق، ففي العشريتين 1980، 1990 وأمام الامساواة التي تنتهجها الحكومة الفدرالية اتجاه سكان دلتا النيجر. ظهرت حركيات مطلبية أخرى، وآخرها "حركة تحرير دلتا النيجر" (*MEND*) ابتداء من مطلع الألفية الثالثة، هذه الحركة الأخيرة التي ظهرت تحمل طابعا

[1] Marc-Louis ROPIVIA, « Criminalité et activités illicites dans le Golfe de Guinée : interprétation critique et typologique », in : Ntuda Ebode Joseph Vincent, Op. Cit., p.223.

سياسيا–عسكريا، والتي تطالب بالتوزيع العادل لعائدات النفط في دولة نيجيريا، وهي لا تزال موجودة ليومنا هذا[1].

تعتبر الرهانات الأمنية المرتبطة بإدارة استغلال النفط والعائدات الناجمة عنه في دولة نيجيريا، كأحسن نموذج قابل للدراسة والتحليل. فهذه الدولة تتميز باحتياطاتها وإنتاجها المعتبرين من مادة النفط الخام، والمتمركز بشكل أساسي في دلتا النيجر المطل على خليج غينيا جنوبا، وكذلك في سواحل هذا الإقليم بأعماق البحر، فهذه الاحتياطات قد سمحت لنيجيريا بأن تنتج نسبة 4% من الإنتاج النفطي العالمي. يشكل النفط في هذه الدولة 95% من الصادرات، 40% من الناتج الداخلي الخام، ونسبة 80% من عائدات الدولة، هذا مقابل نسبة بطالة تقدر على المستوى الوطني بـ25%، وقطاع خاص مصاب بخلل وظيفي (هش، يكاد يكون غائبا – *dysfonctionnel*). يعاني أغلب سكان المناطق الأكثر إنتاجا للنفط في نيجيريا بمنطقة دلتا النيجر، ليس فقط من الفقر المدقع، لكن أيضا من التوسع الكارثي للتلوث البيئي، حيث أفرز هذا الوضع إدراك سكان دلتا النيجر لمدى التهميش الاقتصادي والسياسي الذي يخضعون له، والذي ازداد حجمه بفعل اعتبارات هوياتية بل ومتعلقة كذلك بالأجيال (*des considérations générationnelles*). هذا الشعور بتحويل الثروة المحلية من طرف نخب الحكومة المركزية قد تحول إلى رفض ومعارضة عنيفين، لكن الأنظمة السياسية المتعاقبة في نيجيريا منذ الاستقلال قد تعاملت مع هذه المطالب بأساليب قمعية عنيفة وبالقوة العسكرية[2].

واحد من أكبر التحديات لبناء الأمة هو التحدي المتمثل في بناء المؤسسات حيث تتمكن الدول من إدارة نزاعاتها السياسية والاجتماعية بسلام، دون الوقوع في الصراع، أو

[1] Marc-Louis ROPIVIA, Op. Cit., p.226.
[2] Bruno Hellendorff, Op. Cit., p.19.

الحفاظ على النمو الاقتصادي دون خلق عدم مساواة كبيرة، تعتمد بشكل حاسم على جودة المؤسسات الوطنية ذات الصلة.

العديد من المواطنين في نيجيريا محرومين من الحقوق الأساسية مثل الحق في التعليم والصحة وهناك أيضا اختلاف كبير في التمتع بهذه الحقوق في جميع أنحاء البلاد ونتيجة لذلك، فإن المواطن ليس له دوافع لدعم الدولة والمجتمع، لأنه لا يشعر أن المجتمع مهتم بشكل كاف برفاهه. إن عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء البلاد تغذي المخاوف والشكوك ويولد ما يسمى بالمعضلة الأمنية المجتمعية. هناك ثلاثة عناصر مهمة لبناء المؤسسات: وضع القواعد، توظيف الأشخاص ذوي الخبرة الفنية والكفاءة الأخلاقية لتفسير القواعد أو تنفيذ أهداف المنظمات، وضمان أن المؤسسات تمتلك ثقة الجمهور من خلال كونها شفافة وعادلة ومتسقة، وفي هذا الصدد، تحتاج نيجيريا إلى إنشاء أو تعزيز مؤسسات من شأنها أن تساعد على تحقيق الأهداف الوطنية للحكم الديمقراطي والتنمية المستدامة.

وكل هذه التحديات تضع دولة نيجريا أمام الأمر الواقع، الذي يفرض التوزيع العادل لعائدات تصدير الموارد الطبيعية، والنفطية منها بالأساس، وتحقيق التنمية المتوازنة، من أجل تجاوز الوضع الراهن، ذلك على اعتبار أن غياب التنمية الاقتصادية من بين أبرز الأسباب المؤدية لعدم الاستقرار، وإلى انخراط الشباب في التنظيمات الإجرامية والإرهابية.

خاتمة:

تتضمن الخاتمة خلاصة ما ورد في مضمون البحث، مع الإشارة إلى موجز النتائج المتوصل إليها، وتقديم اقتراحات ذات صلة بالموضوع. على ألا تقل مساحة تحرير الخاتمة عن صفحة كاملة.

ISSN: 2253-0266 مجلة القانون، المجتمع والسلطة
EISSN: 2600-6219 المجلد: 11 العدد:2 السنة: 2022 ص.ص: 193–214

منذ استقلال نيجريا دخلت في أزمات سياسية، اجتماعية وأمنية، تخمد تارة وتعود للظهور تارة أخرى، حيث أنها لم تتوصل إلى حلول نهائية للمشاكل التي عانت منها. ذلك ما تسبب في إعاقة تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد ومنعت من أن تأخذ نيجيريا موقعها المناسب في أفريقيا والعالم، وكان هناك أسباب عدة لعدم الاستقرار منها الصراع الديني والقبلي والتهميش لبعض الفئات الاجتماعية والقبلية وكذلك بسبب الصراع بين السلطات المدنية والمؤسسة العسكرية التي فرضت تدخلها في الحياة السياسية النيجيرية.

توجد العديد من التحديات الأمنية التي تواجه نيجيريا ومن أهمها نجد الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبالأخص منها تلك المختصة في القرصنة البحرية جنوب البلاد، وهذا مما شكل عبئا على الاقتصاد الوطني في ظل غياب الاستقرار بسبب عدم التكيف مع التعددية.

معالجة النزاعات في نيجيريا لا تتوقف على الحلول الأمنية وحدها بل تحتاج إلى إصلاحات بنيوية عميقة في كل الجوانب السياسة، الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وعدم توظيف النزاعات الإثنية والعرقية لأغراض سياسية.

يعتبر الرهان على التنمية بمثابة السبيل الأفضل لتحقيق الاستقرار وتجاوز الصراع الذي خلفته التعددية الإثنية والذي ساهم في تكريس غياب الاستقرار المستدام وتحقيق التنمية الاقتصادية والمجتمعية في نيجيريا.

تنطوي البيئة النيجيرية على عدة تحديات تواجه بناء الدولة أبرزها، تحديات تاريخية، تحديات عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، تحديات قانونية، تحديات بناء المؤسسات من أجل الديموقراطية والتنمية.